

## الوضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التفسير

## دراسة نظرية تطبيقية

• عدنان بن محمد ابو عمر

• الكلية الجامعية للآم والعلوم الأصرية ، عجمان - الإمارات العربية المتحدة - as4ch1913@gmail.com

تاريخ الارسال : 2018-11-10 تاريخ القبول: 2019-04-19 تاريخ النشر: 2019-05-29

القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة يعتبران الأصل وما سواهما فرع عنهما ، فهما عمدة في تقرير الأحكام الشرعية لمراد الله تعالى من عباده . وأن الله تعالى كما تكفل بحفظ كتابه ، فقد تكفل بحفظ سنة نبيه . السنة النبوية بها يعرف بيان كثير من نصوص القرآن ، فهي التي ترشدنا إلى معرفة بيان النص القرآني ، ومن لا بد من ترك كل الروايات الموضوعية . إن أعداء الإسلام أشاروا شياً حول السنة المشرفة وحول حجيتها ، بقصد أن يجعلوا الناس يتركون سنة نبيهم وعندها يؤدي بنا هذا اللفظ إلى إهمال القرآن ، لأن حفظه متوقف ومناط على حفظها ومستلزم له . يقبل العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ما لم يكن الضعف شديداً وهذا هو الراجح . كتاب التفسير فيها الكثير من الأحاديث الموضوعية ، فلا بد من دراسة موضوعية لها ، ونقد رواياتها وفق مناهج المحدثين في دراسة الأسانيد والمتون . الحديث الضعيف هو : كل حديث لم تجتمع فيه صفات (القبول) وللوضع أسباب منها : الجهل والعداء للإسلام والمسلمين .

الكلمات المفتاحية : القرآن ؛ السنة ؛ الوضع ؛ الحديث الموضوع ؛ أسباب الوضع .

## Lying to the Messenger of Allah peace be upon him in the interpretation of the study of applied theory

**Astract:** The Holy Quran and the Sunnah of the Prophet are considered as the origin and what is not a branch of them. And that God is also guaranteed to save his book, has ensured the preservation of the year of his prophet p. The Sunnah of the Prophets knows many of the texts of the Qur'aan, which guide us to the knowledge of the Qur'anic text, and it is necessary to leave all the narratives. The enemies of Islam have raised their suspicions about the honorable year and its legitimacy, in order to make people leave the year of their prophet. And then this phrase leads us to neglect the Qur'an, because keeping it is dependent on keeping it and requires it. It is acceptable to work with a weak hadeeth in the virtues of deeds, unless it is very weak and this is most likely. The book of interpretation in which many of the conversations that have been developed, it is necessary to study objectively, and criticism of her novels according to the curricula of modernists in the study of Asanid and Maton. The weak hadeeth is: ((Every hadeeth did not meet the qualities of acceptance)) and the situation reasons include: ignorance and hostility to Islam and Muslims

**.Key words:** Quran, Sunnah, Weak Hadeeth, Fabricated Hadeeth, Tafseer, Science of Recitation

## المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً ، الحمد لله القائل : في محكم تنزيله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: 44]. الحمد لله الذي شرع الأحكام للناس في قرآنه المبين، وبَيَّنَّ تفصيل أحكامه بخاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه .

وبعد : فالقرآن الكريم كتاب الله تعالى وفيه مراده من خلقه ، والسنة النبوية أصل من أصول الدين وهي حجة لازمة على جميع المسلمين لوجوب الرجوع إليها من حيث العمل بها شرعاً متى ثبتت نسبتها عند المحدثين، فالسنة مبينة ومفسرة للقرآن الكريم .

قال ﷺ: «تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّتِي»<sup>(1)</sup>.

وهذا البحث يتناول مسألة غاية الأهمية، وهي : (الوضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التفسير دراسة نظرية تطبيقية).

❖ أهمية الموضوع والغرض منه، وسبب اختياره :

أ – أهمية الموضوع والغرض منه :

- تأتي أهمية هذا البحث أنه يعرف المسلم الروايات الإسرائيلية ومدى خطورتها فيما يتعلق بإدراجها بكتب التفسير.

- جوب الحذر من الفرق الضالة التي تقصد تشويه عقيدة المسلم من خلال هذه الروايات الموضوعية التي تخالف الشرع والدين الإسلامي .

- كتب التفسير فيها روايات موضوعة فوجب الاهتمام بهذا الموضوع بقصد تنقية هذه التفاسير من هذه الروايات .

ب – سبب اختيار الموضوع : من الممكن أن نعتبر الفقرة السابقة (أهمية الموضوع) سبباً من أسباب اختيار هذا الموضوع، فكلما كان الموضوع مهماً ؛ كانت الحاجة إليه أكبر وأكثر.

❖ المنهج المتبع في كتابة البحث:، ويتلخص هذا المنهج في ما يلي:

– سردت في دراسة الموضوع وتناول مباحثه على طريقة العرض والنقد في المنهج العلمي التحليلي المقارن، وذلك عن طريق عرض الأقوال والآراء، من ثم قمت بتحليلها ومقارنتها ومناقشتها، وأخيراً الترجيح ، معتمداً على أقوال العلماء فيما صح عنهم مع التوثيق الدقيق للمادة العلمية .

❖ خطة البحث : الخطة وضعتها كالتالي :

مقدمة : وتشتمل على :

أهمية الموضوع والغرض منه وسبب اختياره والمنهج المتبع في كتابة البحث .

(الوضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التفسير دراسة نظرية تطبيقية)

ويتضمن ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالحديث الضعيف والموضوع

المبحث الثاني : حكم الحديث الضعيف والموضوع في إثبات القراءات والتفسير وفضائل الأعمال

المبحث الثالث : الأمثلة التطبيقية من الضعيف في القراءات وفضائل سور القرآن

تمهيد:

لقد نص جماهير العلماء على أن تفسير القرآن بالقرآن ، وبالمأثور الصحيح الثابت عن النبي ﷺ يعتبر أصح طرق التفسير وأحسنها ، وأسلمها من الانحراف والشطط والزلل ، ويعتبر من أقوى التفاسير لأنه يعتمد على الصحيح الثابت .

وأما الاعتماد على الأحاديث الضعيفة والموضوعة في تفسير القرآن الكريم ، فإنه لا يجوز ، لأنه يؤدي إلى مزج الحق بالباطل ، وقد يؤدي إلى الانصراف عن الأحاديث النبوية الصحيحة ، فعلى المفسر أن يحذر من إيراد الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، ويعتمد على ما صح منها عن رسول الله ﷺ .

وفي هذا يقول الشيخ محمد حسين الذهبي موضحاً أهمية التفسير بالمأثور الصحيح : " أما تفسير القرآن بالقرآن ، أو بما ثبت من السنة الصحيحة ، فذلك مما لا خلاف في قبوله ، لأنه لا يتطرق إليه

الضعيف ، ولا يجد الشك إليه سبيلا ، وأما ما أضيف إلى النبي ﷺ ، وهو ضعيف في سنده ، أو متنه ، فذلك مردود غير مقبول ، ما دام لم تصح نسبته إلى النبي ﷺ " (2) .

وقد نشأ الوضع في التفسير مع نشأته في الحديث ، لأنهما كانا أول الأمر مزيجا ، لا يستقل أحدهما عن الآخر ، وكان ظهور الوضع في سنة إحدى وأربعين من الهجرة ، حين اختلف المسلمون سياسياً ، وتفرقوا إلى شيعة ، وخوارج وجمهور ، ووجد من أهل البدع والأهواء من روجوا لهذا ، ودخل الإسلام من أظهر الإيمان وأخفى الكفر ، بقصد الكيد لهذا الدين الحنيف ، وتضليل أهله ، فقاموا بوضع روايات باطلة ليصلوا بها إلى أغراضهم (3) .

ولكن لا ننسى أن الله قد قيض لهذه الأمة من يحفظ لهذه الأمة أمر دينها من رجال عظام قاموا بذب ما علق بها من أمور ليست من أصل الدين ، وبينوا الحق من الباطل .

#### ❖ المبحث الأول : التعريف بالحديث الضعيف والموضوع

##### أولاً : تعريف الحديث لغة واصطلاحاً :

أ - الحديث لغة : ضد القديم ، جمعه : أحاديث ، نحو قطع وأقاطيع وهذا على خلاف القياس .

ويطلق لفظ الحديث ويراد منه : الجديد ، والخبر ، من حديث الناس وكلامهم (4) .

ب - الحديث اصطلاحاً : " ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو وصف خلقي أو خلقي " . ويعتبر هذا التعريف هو المشهور عند علماء الحديث ، فلا يدخل فيه الحديث الموقوف ، وهو : ما أضيف ، أي نسب إلى الصحابي ، لا المقطوع ، أي : ما أضيف إلى التابعي ، وهو مذهب الكرمانى والطيبى ، ومن وافقهما (5) .

لكن الجمهور ذهبوا إلى أنهما من الحديث ، وسووا في الدلالة بين الحديث والخبر ، فيضاف للتعريف السابق : " أو أضيف إلى الصحابي أو التابعي " (6) .

##### ثانياً : تعريف الحديث الضعيف :

اختلف علماء الحديث ، وتعددت جهات نظرهم في تعريفهم للحديث الضعيف ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أقوال العلماء في تعريفه ، وناقشها ، ثم خلاص إلى تعريف دقيق للحديث الضعيف فقال هو : "

كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول " ، وبين سبب اختياره لهذا التعريف أنه أسلم من الاعتراض وأخصر<sup>(7)</sup> .

فالحديث الضعيف: " ما فقد شرطاً من شروط الحديث المقبول ، وشروط الحديث المقبول ستة: هي: العدالة، الضبط ( ولو لم يكن تاماً ) ، الاتصال ، فقد الشذوذ ، فقد العلة القادحة ، العاضد عند الاحتياج إليه . . . . . لكن عبروا بقولهم : ( الضبط ) بدون زيادة ( ولو لم يكن تاماً ) . وهذا مشكل ، لأنه إذا فقد تمام الضبط بأن خف ضبط الراوي ، فإنه يصير عندئذ حسناً ، ولا يكون ضعيفاً ، لذلك كان الصواب في التعبير عن هذا الشرط ما قلناه : " الضبط ، ولو لم يكن تاماً " <sup>(8)</sup> ، وهذا استنباط دقيق من الدكتور نور الدين عتر.

### أنواع الحديث الضعيف :

الحديث الضعيف لقب عام يشمل كل حديث مردود مهما كان سبب رده ، وبالتالي ، فهو يتنوع أنواعا كثيرة جداً ، على اعتبار أننا إذا جعلنا اختلال كل شرط على حدة نوعا تحصل معنا ستة أنواع ، فإذا أضفنا إلى كل واحد من الستة اختلال باقي الشروط بعده كانت الأنواع كثيرة جداً .

لكن المحدثين لم يفصلوا هذا التفصيل لما في ذلك من تطويل ، بل صنفوا أقسام الحديث بحسب الأنواع الرئيسية ، التي تندرج تحتها كافة الصور .

وهكذا يأتي أنواع الحديث الضعيف شاملة لأنواع الضعيف الناشئ من الطعن في الرواة ، وهي ( المنكر ، والمتروك ، والمطروح . . . . ) <sup>(9)</sup> .

ثالثاً : تعريف الحديث الموضوع : هو الحديث المختلق المصنوع المنسوب إلى الرسول ﷺ <sup>(10)</sup> .

وليس لهذا الحديث صلة حقيقية بالرسول ﷺ ، وهو ليس بحديث ، لكن سمي حديثاً بالنظر إلى زعم راويه .

### أسباب الوضع :

لقد ذكر العلماء الأسباب التي كانت وراء وضع هذه الأحاديث والبواعث التي كانت وراء ظهورها وانتشارها ، من هذه الأسباب :

1 - ظهور الخلاف الذي دبَّ بين المسلمين بسبب الفتنة ، وما أعقبها من تصدع الجماعة الإسلامية إلى فرق وجماعات متناحرة ، فذهب كل فريق يضع الأحاديث المكذوبة انتصاراً لمذهبه .

2 - العداء للإسلام بقصد تشويهه ، كما فعل الزنادقة ، وغيرهم من الفرق الضالة .

3 - الترغيب والترهيب لحث الناس على الخير ، فهؤلاء حقيقة يكونون قد اتهموا الدين بالقصور ، فجاءت أحاديثهم لتكمل هذا القصور على حسب ظنهم ، وصدق الله عندما قال : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ۗ ﴾ (11) [ المائدة : 3 ] .

### ❖ المبحث الثاني : حكم الحديث الضعيف والموضوع في إثبات القراءات والتفسير وفضائل الأعمال

أولاً : تعريف القراءات وحكم إثباتها بالحديث الضعيف :

أ - تعريف القراءات هي : (( اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف ، وكيفيةها من تخفيف وتشديد وغيرها )) (12) .

ب - كيفية إثبات القراءات : لا تثبت القراءات إلا إذا حققت أركانها التي ذكرها العلماء وهي ثلاثة :

1 - صحة السند : يعتبر هذا الركن أول الأركان التي يستهل به العلماء حديثهم عن أركان القراءات ، فلا بد من صحة النقل وسلامته في روايتها .

2 - موافقة القراءة للرسم العثماني .

3 - موافقة القراءة للغة العربية بوجه من الوجوه .

قال الإمام ابن الجزري (13) : " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ، ولو احتمالاً ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها . . . سواء كانت عن الأئمة السبعة ، أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة ، أو شاذة ، أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة ، أم عن أكبر منهم ، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف " (14) .

وفي هذا يقول الدكتور محمد علي الحسن موضحاً ما قاله ابن الجزري : " والذي لا شك فيه ، بل المجمع عليه صحة السند ، بل أرى أنه الركن الوحيد الذي ينبغي أن يقتصر عليه ، والذي أعنيه بصحة السند ليس مجرد الصحة ، بل التواتر ، ذلك لأن القرآن كله متواتر . . . وقراءاته المختلفة

لا ضير بالاكْتفاء ببعضها ؛ لأنها كلها قرآن . . . أما القراءة التي لم تتواتر سنداً ، فلا تعتبر قراءة مهما أضيفت إليها من معايير وشروط ، وقد أخطأ من حكم بقرآنيتهما " (15) .

### ثانياً : حكم التفسير بالحديث الضعيف :

كما وضحنا من قبل : تفسير القرآن بالسنة الصحيحة القولية والفعلية والتقريرية تعتبر من أهم مصادر التفسير بالمأثور ، بل لا يمكن الاستغناء عنها في تفسير كتاب الله سبحانه وتعالى .

والاعتماد على أحاديث غير صحيحة وموضوعة في تفسير القرآن هذا من الأمور غير المرضية عند العلماء سلفاً وخلفاً ، فيجب على كل مفسر لكتاب الله أن يتجنب تلك الأحاديث الضعيفة والموضوعة ويقتصر على ما صح عن النبي ﷺ في ذلك .

ومع هذا كله فقد وقع بعض المفسرين في الشطط والزيغ عن المنهج الصحيح في تفسير كتاب الله ، فذكروا الأحاديث الضعيفة في تفاسيرهم ، بل بعضهم ذكر الموضوع منها ، وسيبين مزيد من الكلام وذكر الأمثلة التطبيقية على ذلك في المطلب اللاحق إن شاء الله .

وقد رأيت واستحسنت ذكر بعض أقوال العلماء في رسم وبيان هذا المنهج ، قال ابن قدامة (16) : " وأما . . . الأحاديث الضعيفة – إما لضعف روايتها ، أو جهالتهم ، أو لعلتها فيها – فلا يجوز أن يقال بها ، ولا اعتقاد ما فيها ، بل وجودها كعدمها " (17) .

وفي هذا يقول الزركشي : " لطالب التفسير مأخذ كثيرة ، أمهاتها أربعة : الأول : النقل عن النبي ﷺ ، وهذا هو الطراز الأول ، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه ، والموضوع ، فإنه كثير " (18) .

وفي هذا يقول ابن تيمية : لا يجوز الاعتماد على الأحاديث الضعيفة في الشريعة التي ليست صحيحة ولا حسنة ، ولا تعليق حكم بها ، ولا اعتقاد موجهها (19) .

وقال : " والأحاديث التي تروى في هذا الباب – وهو السؤال بنفس المخلوقين – هي من الأحاديث الضعيفة الواهية بل الموضوعة ، ولا يوجد في أئمة الإسلام من احتج بها ، ولا اعتمد عليها " (20) .

وفي هذا يقول الشيخ الجليل أبو شهبه يوضح المنهج الصحيح في تفسير القرآن : " التحاشي عن ذكر الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة ، والروايات المدسوسة . . . حتى لا يقع فيما وقع فيه كثير من

المفسرين السابقين . . . . وأما تفسير القرآن بما صح وثبت عن النبي ﷺ ؛ فهو على العين والرأس .. وأما الضعيف والموضوع المختلق عليه ؛ فأحرى به أن يرد " (21) .

### ثالثاً : حكم العمل بالحديث الضعيف :

لم يختلف العلماء في عدم جواز العمل بالحديث الضعيف إذا كان هذا الضعيف لا ينجبر ، وقد نقل الاتفاق على هذا (22) العلائي (23) .

أما لو أمكن إزالة هذا الضعيف ورفعها ، فهذا مثار اختلاف كبير بين العلماء في العمل به ، دارت فيه مناقشات طويلة ، ونقدم لك حاصل مذاهب العلماء في هذه المسألة المهمة ، وهي على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً ، في الحلال والحرام والفرض والواجب بشرطين :

1 - أن لا يوجد في الباب غيره ، وأن لا يكون ثمة ما يعارضه .

2 - أن لا يكون شديد الضعف ؛ لأن ما كان ضعفه شديداً فهو متروك عند العلماء (24) .

" وكأن وجهة هذا المذهب أن الحديث الضعيف لما كان محتملاً للإصابة ، ولم يعارضه شيء ؛ فإن هذا يقوي جانب الإصابة في روايته ، فيعمل به " (25) .

المذهب الثاني : لا يجوز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً ، لا في فضائل الأعمال ولا في الحلال

والحرام ، وهذا المذهب عكس الذي قبله (26) .

المذهب الثالث : جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل العمال من المستحبات والمكروهات ، والترغيب والترهيب ، فلا يجوز العمل به في الحلال والحرام ، وهو مذهب جماهير العلماء والمحدثين والفقهاء (27) .

حكي الاتفاق عليه (28) ، لكنهم قيدوه بشروط ثلاثة :

1 - أن يكون الضعف غير شديد ، فيخرج من الكذابين والمتهمين بالكذب ، ومن فحش غلظه .

2 - أن يكون مندرجا تحت أصل عام معمول به ، فيخرج ما لا يدخل تحت الأصل .



3 – ألا يعتقد عند العمل به ثبوته ؛ لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله<sup>(29)</sup>.

### القول الراجح :

إذا نظرنا إلى تلك الشروط التي وضعها العلماء للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، نلاحظ أن الضعيف الذي يبحث فيه لم يحكم ويقطع بكذبه ، لكن لم يترجح فيه جانب الإصابة ، إنما بقي محتملاً ، وهذا الاحتمال قد تقوى بعدم وجود معارض له ، وأنه يندرج تحت أصل شرعي معمول به ، مما يجعل العمل به مقبولاً ، رعاية لذلك ، أما زعم المعارضين أن العمل بالضعيف في الفضائل اختراع عبادة في الدين ، فقد أجاب العلماء : أن هذا الاستحباب معلوم من القواعد الشرعية الدالة على استحباب الاحتياط في أمر الدين ، والعمل بالحديث الضعيف من هذا القبيل ، فليس ثمة إثبات شيء من الشرع بالحديث الضعيف<sup>(30)</sup>.

قلت : الذي ينظر في هذه الشروط التي وضعها العلماء شرطاً لقبول الحديث الضعيف ينفي مزاعم من قال : إن الأخذ بالحديث الضعيف فيه إثبات شرع جديد .

" وذلك أنهم اشترطوا أن يكون مضمونه مندرجا تحت أصل شرعي عام من أصول الشريعة الثابتة، فأصل المشروعية ثابت بالأصل الشرعي العام ، وجاء هذا الخبر الضعيف موافقا له " <sup>(31)</sup> ، وهذا هو القول الراجح والله أعلم.

### رابعاً: الترجيح بالحديث الضعيف بين الأقوال التفسيرية<sup>(32)</sup> :

يتبين معنا مما سبق أنفاً ؛ أنه لا يرد الحديث الضعيف بالكلية بل يمكن أن نأخذ به في مجالات محددة ، وبشروط أوضحناها سالفاً ، كترجيح معنى على معنى آخر من المعاني التفسيرية ، كأن يأتي نص يحتمل قولين ولا مرجح بينهما – فيأتي حديث ضعيف يرجح أحد القولين على الآخر ، ويكون هذا الترجيح معتبراً ، حتى ولو كان هذا الحديث ضعيفاً ، وهذه الصورة لها حالات :

### حالات الترجيح بالحديث الضعيف :

1 – إذا قوى الحديث الضعيف وجوهاً أخرى للترجيح لأحد الأقوال في الآية ، فلا إشكال في هذا ، وهذا يعتبر من تعاضد وجوه الترجيح ، وهذا ما فعله كثير من أئمة التفسير ، كالإمام الطبري وغيره ، فقد كان كثيراً ما يقول بعد ترجيحه أحد الأقوال على الأخرى : (( قد روي عن رسول الله ﷺ بتصحيح ما قلنا في ذلك بما في إسناده نظر ))<sup>(33)</sup> ، ثم نراه يسوق الحديث الضعيف مؤيداً به ما اختاره ورجحه .

وهذا ما قاله ونص عليه ابن القيم عندما نراه يتحدث عن قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ [ النساء : 3 ] فقد ذكر وجوها في تفسيره لهذه الآية ثم قال : (( الوجه الثاني : أن هذا مروى عن النبي ﷺ ، ولو كان من الغرائب ، فإنه يصلح للترجيح ))<sup>(34)</sup> .

وقد ذكر هذا الحديث عن النبي ﷺ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ " أَنْ لَا تَجُورُوا " <sup>(35)</sup> وهذا قول جمهور المفسرين .

2 - إذا انفرد الحديث الضعيف ، ولم يعضده أو يعارضه أي وجه من وجوه الترجيح ، فالترجيح به جائز ، وهذا ما قاله ابن القيم ، وكما يوحى به عمل فقهاء هذه الأمة ، فهم يقدمون الحديث الضعيف على الرأي ، وفي هذا يقول الإمام أحمد بن حنبل فيما ينقله عنه ابن تيمية وغيره : " الحديث الضعيف أحب إلي من الرأي " <sup>(36)</sup> .

3 - إن لم يوجد أي وجه من الوجوه الترجيحية إلا الحديث الضعيف ؛ فالترجيح به سائغ .

أما إذا عارض الحديث الضعيف وجهاً من وجوه الترجيح التي هي أقوى منه ، فلا يصار إليه ، وهذا هو عمل الأئمة والعلماء فالإمام الطبري كثيراً ما كان يختار قولاً مخالفاً لحديث ضعيف اعتماداً منه على وجوه أخرى ترجيحية ، قائلاً : " ولو كان الخبر عن رسول الله ﷺ صحيحاً لم نَعُدْهُ إلى غيره ، ولكن في إسناده نظر يجب التثبت منه " <sup>(37)</sup> .

ومثل هذه العبارات التي تبين أن الذي منعه من المصير إلى الحديث إنما هو ضعفه ، فعدل عن هذا الحديث إلى غيره من الوجوه الترجيحية، وإن خالف ترجيح هذه الوجوه ما رجحه هذا الحديث من الأقوال <sup>(38)</sup> .

### حكم الحديث الموضوع :

قد أجمع العلماء سلفاً وخلفاً على أنه لا تحل رواية الحديث الموضوع لأحد علم حاله في أي معنى كان ، إلا مقروناً ببيان وضعه ، والتحذير منه ، فلا يجوز روايته دون بيان أنه موضوع ومكذوب حتى ولا في فضائل الأعمال ، ولا التفسير . وإلا وقع الإنسان في الوزر والإثم العظيم ، ودخل تحت قول النبي ﷺ : " من حدث عني بحديث يرى أنه كذب ؛ فهو أحد الكاذبين " <sup>(39)</sup> .

## ❖ المبحث الثالث : الأمثلة التطبيقية من الضعيف في القراءات وفضائل سور القرآن

إن ما يحتاجه المفسر لكتاب الله ؛ إنما هو الدقة في النقل ، والاعتماد على القوي الثابت في كل شيء ؛ في نقل اللغة ، وفي كل ما يعتمد على الإسناد من الحديث في القراءات ، والتفسير ، وأسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ ، وأثار الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم ، وفي الكلام المعزول والمنسوب إلى العلماء خصوصاً علماء السلف ؛ لأن الحكايات الضعيفة والموضوعة ، وما لا أصل له كثير في هذا الباب .

وكما ذكرنا من قبل أن الإمام أحمد بن حنبل أشار إلى هذا عندما قال : " ثلاثة كتب ليس لها أصول : المغازي ، والملاحم ، والتفسير " (40) .

يقصد الإمام أحمد بكلامه هذا : غالبية ما يذكر فيها ، فهو إما أن يكون ضعيفاً ، أو موضوعاً لا أصل له ، كما أفاده ابن تيمية والزركشي (41) .

وقد وقع المفسرون على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم قديماً وحديثاً في إيراد بعض الروايات الضعيفة والموضوعة ضمنوها تفاسيرهم ، من أسباب النزول ، وفضائل سور القرآن ، وقراءات بعض هذا ما هو ضعيف وبعضه ما هو موضوع لا أصل له أصلاً .

ولنضرب أمثلة على ذلك لا بد من تتبع بعض الكتب التي عرف عنها الاعتماد على الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، فلا يكاد يخلو كتاب من كتب التفسير ، وخصوصاً تلك الكتب التي كان لها عناية بالرواية من إيرادها لأحاديث منها ما هو موضوع ، ومنها ما هو ضعيف .

## أمثلة من القراءات الضعيفة والموضوعة :

1 - ذكر صاحب الكشاف عند قول الله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [ الفاتحة : 4 ] قراءة فيها ضعف ، وقام بنسبتها إلى أبي حنيفة فقال : (( قرأ أبو حنيفة ﷺ ( مَلَكِ يَوْمَ الدِّينِ ) بلفظ الفعل ، ونصب اليوم » (42) أي : بجعل ملك : فعلاً ماضياً ، ويوم مفعولاً به منصوباً لهذا الفعل .

وكذا ذكرها ونسبها إليه صاحب المحرر الوجيز (43) ، والبحر المحيط (44) في تفسيرهما ، ولم يعقب أحد منهما عليها . وعندما ذكرها المفسر ابن كثير في تفسيره قال : " هذا شاذ غريب جداً " (45) .

2 - قراءة جماهير العلماء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [ فاطر : 28 ] ، بنصب لفظ الجلالة ، ورفع كلمة العلماء ، ورويت بالعكس موضوعة ، ذكرها الزمخشري في تفسيره ، وبالف في تصحيحها ، ونسبها أيضا لأبي حنيفة<sup>(46)</sup> ، وقد رد ذلك الجزري<sup>(47)</sup> .

يستفاد من هذا النوع من القراءات كأن تُجَعَلَ بمنزلة التفسير للقرآن ، فتكون قراءة تفسيرية ، يستهدى بها في تحديد بعض دلالات الآيات الكريمة .

ف " ما جاء من هذه الحروف التي لم يؤخذ علمها إلا بالإسناد والروايات التي يعرفها الخاصة من العلماء دون عوام الناس ، وإنما أراد أهل العلم منها أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللوحين ، وتكون دلائل على معرفة معانيه وعلم وجوهه . . . فهذه الحروف وأشباه لها كثيرة قد صارت مفسرة للقرآن ، وقد كان يروى مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير ، فيستحسن ذلك ، فكيف إذا روي عن لباب أصحاب محمد ﷺ ثم صار في نفس القراءة ؟

فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى ، وأدنى ما يستنبط من علم هذه الحروف معرفة صحة التأويل<sup>(48)</sup>

هذا بالنسبة إلى القراءات الشاذة الضعيفة ، أما بالنسبة إلى القراءات الصحيحة ؛ إذا أردنا أن نفسر القرآن بالقرآن لا بد لنا من معرفة هذه القراءات الصحيحة في الكلمة القرآنية ومعرفة معناها ، وحجتها ، ثم توجيهها ، ثم تفسير هذه القراءات بالأخذ بها كلها ، وتفسير بعضها ببعض ، وهذا أمر يوسع دائرة التفسير ويثريه ، لأن كل قراءة كأنها آية مستقلة .

ومن المناسب أن نبين : أن القراءات الصحيحة عشر ، منسوبة لعشرة من الأئمة القراء<sup>(49)</sup> . وهذه القراءات العشر الصحيحة كلها كلام الله ، أنزلها الله على رسوله ﷺ وتلقاها عنه الصحابة ، وقرؤوا بها ، وعلموها لمن جاء بعدهم ، فلا تُرَجَّح قراءة على أخرى من هذه القراءات العشر الصحيحة ، لأنها كلها كلام الله ، وكلام الله ليس بأرجح من بعض<sup>(50)</sup> .

وبعد هذا نقول : من لوازم وواجبات تفسير القرآن بالقرآن بيان وتفسير هذه القراءات العشر بعضها ببعض ، مع بيان معنى كل آية على كل آية ، ثم نقوم بالجمع بين القراءات ، عندها نستطيع الخروج بالمعنى العام للآية .

ونورد مثالا تطبيقياً على ذلك في تفسير القراءات بعضها ببعض ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَا لِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [ الفاتحة : 4 ] .

في كلمة ﴿ مَالِكِ ﴾ يوجد قراءتان : الأولى : قراءة بالألف ( مالك ) (51) . ومعنى ﴿ مَالِكِ ﴾ : اسم فاعل من المَلِك بكسر الميم ، وفيه من المدح والثناء ، وحجة هؤلاء في هذه القراءة قول الله ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِمَّنْ تَشَاءُ ﴾ [ آل عمران : 26 ] .

قالوا : إن المَلِك يحكم لكنه ربما لا يكون مالكا لما يتصرف به .

الثانية : بدون ألف ﴿ ملك ﴾ ، من المَلِك بضم الميم (52) .

من الملك ، وهو السلطة ، أي أنك صاحب السلطان القاهر يوم الدين ، فالملك يشمل المادي كالبيت وغيره ، والمعنوي ، كالسلطان .

وحجة هؤلاء : استأنسوا بقوله تعالى : ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ [ غافر : 16 ] .

قالوا : إن المالك يملك ، لكن ربما لا ينفذ حكمه في ملكه .

ولهذا هي أبلغ في المدح و الثناء في هذا الجانب ، لأن كل ملك فهو مالك ، وليس كل مالك ملكاً

قال ابن كثير : " وكلتاها صحيحة حسنة " ، قال الدكتور نور الدين عتر : " ونرى أن النظر من حيث المعنى يدل على التسوية بين القراءتين ، لأن وصف الله بأي القراءتين ( مالك ) و ( ملك ) يستتبع الوصف الآخر لا محالة ، لأن أيهما إذا أطلق في حقه تعالى كان المراد معناه الكامل الذي لا تشوبه شائبة نقص مما يشوب وصف الخلق به " .

فإنه مالك يوم الدين لا يشاركه في ملكه - بكسر الميم - أحد ، وهو ملك يوم الدين ، لا يشاركه في ملكه - بضم الميم - أحد ، فإذا كان هو ملك يوم الدين ، فهو مالك يوم الدين (53) .

المفسرون والروايات التفسيرية الضعيفة والموضوعة :

إن المتتبع لبعض كتب التفسير يلاحظ أن أصحابها قد ذكروا في تفاسيرهم من الأحاديث التفسيرية ما هو موضوع وضعيف ، نحو : أحاديث في فضائل بعض السور ، والآيات ، وفي بيان أسباب نزول بعض الآيات ، ومسائل تاريخية ، وعقدية ، وغير ذلك من المسائل المتنوعة والمتعددة .

وقد عاب العلماء المحققون والمحدثون على هؤلاء المفسرين الذين ضمنوا تفاسيرهم بعض هذه الروايات ، وفي هذا يقول أبو حيان الأندلسي : " وكذلك ذكروا ما لا يصح من أسباب نزول وأحاديث في

الفضائل ، وحكايات لا تناسب وتواريخ إسرائيلية ، ولا ينبغي ذكر هذا في التفسير . . . . " (54) .

والآن نذكر بعض الأمثلة التطبيقية على هذا :

أولاً : الوضع على رسول الله ﷺ في فضائل القرآن وسوره :

لقد أجاز وأباح بعض الجهال والقصاص الكذب على رسول الله ﷺ فأخذوا يضعون أحاديث مختلفة وموضوعة ومكذوبة ، وينسبونها إلى النبي ﷺ ويعللون فعلتهم هذه كما يدعون : لترغيب الناس في قراءة القرآن ، من هذه الأحاديث – على سبيل المثال لا الحصر - : الحديث الذي يروى عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ في فضائل القرآن سورة سورة وهو حديث موضوع ، وقد تكلم العلماء ونصوا على وضعه : قال عبد الله بن المبارك فيه : " أظن الزنادقة قد وضعته " (55) .

وقال ابن الصلاح الشهرزولي<sup>(56)</sup> بعد أن أشار إليه أنه موضوع : " قال مؤمل : حدثني شيخ بهذا الحديث ، فقلت له : من حدثك بهذا ؟ قال : حدثني شيخ بواسط ، فسرت إليه فقلت : من حدثك بهذا ؟ فقال : حدثني شيخ بالبصرة ، فسرت إليه فقلت : من حدثك بهذا ؟ فقال : حدثني شيخ بعبادان ، فسرت إليه فأخذ بيدي ، فأدخلني بيتا ، فإذا فيه قوم من المتصوفة – وليس كل المتصوفة كهؤلاء – ومعهم شيخ ، فقال : هذا الشيخ الذي حدثني ، فقلت : يا شيخ : من حدثك بهذا ؟ - يعني الحديث - فقال : لم يحدثني أحد ، ولكننا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن ، فوضعنا لهم هذا الحديث ، ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن " (57) .

قال ابن تيمية : " وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة ، مثل الحديث الذي يرويه الثعلبي ، والواحدي ، والزمخشري في فضائل القرآن سورة سورة ، فإنه موضوع باتفاق أهل العلم " (58) .

وقد ذكره بعض المفسرين في تفاسيرهم ، ومن هؤلاء : الثعلبي ، والواحدي ، وقد ذكره مع السند ، وذكره الزمخشري<sup>(59)</sup> والبيضاوي<sup>(60)</sup> والنسفي<sup>(61)</sup> ، وأبو السعود<sup>(62)</sup> ، دون ذكر سنده عند هؤلاء ، فهم أفحش خطأ ممن ذكره بسنده عند أهل الحديث الذين نصوا على<sup>(63)</sup> : " أن الإسناد من الدين وإنه سلم للحديث ، وأنه من أبرز خصائص هذه الأمة ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء " (64) .

وقد وضع هؤلاء على ابن عباس أحاديث كثيرة في فضائل القرآن وسوره ، وفي هذا يقول الزركشي : " وعن نوح بن أبي مريم<sup>(65)</sup> أنه قيل له : من أين لك عن عكرمة ، عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة

سورة ؟ فقال : إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقهِه أبي حنيفة ، ومغازي محمد بن إسحاق<sup>(66)</sup> ، فوضعت هذه الأحاديث حسبةً " (67) .

إن ترك هذه الأحاديث المكذوبة ، وعدم النظر في سندها وتمحيصها كان سببا من أسباب الضعف والوضع على رسول الله ﷺ ، وبهذا تسرب الضعف والوضع في التفسير بالمأثور .

قال ابن الجوزي : " وقد فرق هذا الحديث أبو إسحاق الثعلبي<sup>(68)</sup> في تفسيره ، فذكر عند كل سورة منه ما يخصها ، وتبعه أبو الحسن الواحدي في ذلك ، ولم أعجب منهما ؛ لأنهما ليسا من أصحاب الحديث ، وإنما عجت من ابن أبي داود<sup>(69)</sup> ، كيف فرقه في كتابه الذي صنفه في " فضائل القرآن " ، وهو يعلم أنه حديث محاك مصنوع بلا شك " (70) .

وما ذكر من قبل ، لا يفهم منه أن كل الأحاديث التي وردت في فضائل القرآن وسوره موضوعة ومكذوبة ، فإن هناك من الأحاديث النبوية التي وردت في هذا الباب ، وليست : بموضوعة ، ومما يؤيد هذا أن التتبع لكتب الصحاح والسنن وغيرهما من المصادر الحديثية قد أفردت أبوابا وكتبا تحت عنوان ( فضائل القرآن ) .

وانضوى تحت هذا العنوان أحاديث صحيحة تتحدث عن فضائل القرآن ، وبعض سوره ، فعلى سبيل المثال لا الحصر: نجد أن البخاري وضع بابا سماه : ( فضل سورة الكهف ) وساق سنده إلى البراء ، قال : كان رجل يقرأ سورة الكهف ، وإلى جانبه حصان مربوط بشطنتين<sup>(71)</sup> ، فتغشته سحابة ، فجعلت تدنو وتدنو ، وجعل فرسه ينفر ، فلما أصبح أتى النبي ﷺ ، فذكر ذلك له ، فقال : تلك السكينة تنزلت بالقرآن " (72) .

وأخرج الإمام مسلم في صحيحه بسنده إلى أبي الدرداء عن رسول الله ﷺ قال : " مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَالِ " (73) .

وقد ساق صاحب ( البرهان ) ، و ( الإتيان ) أحاديث في فضائل القرآن وسوره ، وقد نُصَّ فيهما على صحة أحاديث منها<sup>(74)</sup> .

وممن اعتمد في تفسيره من العلماء على الأحاديث الصحيحة في فضائل السور ، والقرآن ، ورفض ما هو ضعيف وموضوع منها مع بيان بطلانها وحكمها : ابن جزي الكلبي الأندلسي في تفسيره ( التسهيل لعلوم التنزيل ) ،

وصديق خان الهندي في تفسيره ( فتح البيان في مقاصد القرآن ) ، والإمام الشوكاني في تفسيره ( فتح القدير الجامع بين في الرواية والدراية في علم التفسير )<sup>(75)</sup> .

ثانياً : الوضع على رسول الله ﷺ في بعض الآيات التي لها سبب نزول :

1 - ومن ذلك ما ذكره الواحد في أسباب النزول ، وهذا - على سبيل المثال لا الحصر - ما روي عن ابن عباس ؓ في سبب نزول قول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ ﴾ [ البقرة : 14 ] .

الآية نزلت في عبد الله بن أبي<sup>(76)</sup> وأصحابه ، وذلك : أنهم خرجوا ذات يوم فاستقبلهم نفر من أصحاب رسول الله ﷺ ، فقال عبد الله بن أبي : انظروا كيف أورد هؤلاء السفهاء عنكم ، فذهب وأخذ بيد أبي بكر الصديق ؓ فقال : مرحبا بالصديق سيد بني تميم<sup>(77)</sup> ، وشيخ الإسلام ، وثاني رسول الله في الغار ، الباذل نفسه وماله ، ثم أخذ بيد عمر ؓ فقال : مرحبا بسيد بني عدي<sup>(78)</sup> بن كعب ، الفاروق القوي في دين الله ، الباذل نفسه وماله لرسول الله ﷺ ، ثم أخذ بيد علي ، فقال : مرحباً بابن عم رسول الله ، وختنه ، سيد بني هاشم ما خلا رسول الله ﷺ ، ثم افترقوا .

فقال عبد الله لأصحابه : كيف رأيتموني فعلت ؟ فإذا رأيتموهم فافعلوا كما فعلت ، فأثنوا عليه خيراً ، فرجع المسلمون إلى النبي ﷺ وأخبروه بذلك ، فأنزل الله هذه الآية .

وهو من رواية محمد بن مروان - السدي الصغير - عن محمد بن السائب الكلبي ، عن أبي صالح ، عنه به<sup>(79)</sup> ، وهذه : سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب ، وهذا السند من أوهى الطرق عن ابن عباس ؓ<sup>(80)</sup> .

قال النسائي عن السدي : " متروك الحديث "<sup>(81)</sup> .

قال ابن حبان : (( كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار ، ولا يحتج به بحال من الأحوال ))<sup>(82)</sup> .

قال ابن الجوزي بعد أن أورد الحديث ، وهو ينقد القصة سنداً ومتناً : " قلت : الكلبي والراوي عنه تقدم وصف حالهما ، وأثار الوضع لائحة على هذا الكلام ، وسورة البقرة نزلت في أوائل مقدم رسول الله ﷺ بالمدينة . . . . وعلي ؛ إنما تزوج فاطمة رضي الله عنها في السنة الثانية من الهجرة " <sup>(83)</sup> .



وبعد هذا يتبين معنا أن هذا الحديث لا يرقى بحال من الأحوال إلى درجة الصحة ، بل بالعكس ، وقد ذكره عدد من المفسرين في كتبهم : كالثعلبي والواحدي ، والزمخشري ، والبيضاوي والنسفي والخازن والسيوطي<sup>(84)</sup> ، وغيرهم .

2 - ذكر ابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، والقرطبي ، عن علي رضي الله عنه قال : لما نزلت : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ [ الكوثر : 2 ] ، قال النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل : " مَا هَذِهِ النَّجِيرَةُ الَّتِي أَمَرَنِي اللَّهُ بِهَا ؟ قَالَ : لَيْسَتْ بِنَجِيرَةٍ ، وَلَكِنَّهُ يَأْمُرُكَ إِذَا تَخَرَّمْتَ لِلصَّلَاةِ أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكَ إِذَا كَبَّرْتَ ، وَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ الرَّكُوعِ ، وَإِذَا سَجَدْتَ ، فَأَيْمَانُهَا صَلَاتُنَا وَصَّلَاةُ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ فِي السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ ، وَإِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ زِينَةً ، وَإِنَّ زِينَةَ الصَّلَاةِ رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ " ، وهو من طريق مقاتل بن حيان عن الأصمغ بن نباتة عنه به<sup>(85)</sup> . أما ابن نباتة : كَذَّبَهُ وَضَعَفَهُ عدد من أئمة الجرح والتعديل ، وقال ابن حبان : فتن بحب علي رضي الله عنه ، فأتى بالطامات ، فاستحق من أجلها الترك<sup>(86)</sup> . وقد حكم ابن الجوزي على هذا الحديث بأنه موضوع<sup>(87)</sup> .

قال ابن كثير : " الحديث منكر جدا "<sup>(88)</sup> .

ويلاحظ أن السيوطي قد ضعف الحديث ، فهو عنده لا يصل إلى درجة أنه موضوع<sup>(89)</sup> .

وننبه إلى أن هناك روايات منها ما هو ضعيف شديد الضعف ، ومنها ما هو موضوع ، قد نبه العلماء المحققون عنها ، نحو : الروايات التي جاءت في تفسير الحروف المقطعة عند أوائل السور ، وأخبار أصحاب الكهف ، وقصة زواج زينب بنت جحش رضي الله عنها من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

كما نبه أن هناك كثيراً من كتب التفاسير من أهل البدع كالخوارج والمعتزلة<sup>(90)</sup>

والشيعة<sup>(91)</sup> والجهمية<sup>(92)</sup> ، الذين أولعوا بسرد الأحاديث المكذوبة والموضوعة في تفاسيرهم نصرة لأهوائهم وأفكارهم المنحرفة عن جادة الصواب والحق .

أهم كتب التفسير التي فيها أحاديث ضعيفة وموضوعة :

1 - تفسير أبي الحسن الواحدي : ( صاحب الوجيز ، والوسيط ، والبسيط ) .

وقد نقد ابن تيمية بعض هذه التفاسير ، ومنها تفسير الواحدي فقال : " الثعلبي هو في نفسه كان فيه خير ودين ، ولكنه كان حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح ، وضعيف ، وموضوع . والواحدي صاحبه كان أبصر منه بالعربية ، لكنه أبعد عن السلامة واتباع السلف .

البغوي تفسيره مختصر من الثعلبي ، لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعية والآراء المبتدعة ، والموضوعات في كتب التفسير كثيرة " (93) .

لقد ناقش أبو شهبه ابن تيمية في كلامه هذا في حق البغوي فقال : " أما صيانتها عن الآراء المبتدعة ؛ فمسلم ، أما أنه صانها عن الأحاديث الموضوعية ؛ فإن أراد الحديث الطويل في فضائل السور سورة سورة فمسلم ، وإن أراد غير ذلك ؛ فليست موافقا لشيخ الإسلام ، لأنه ذكر في كتابه بعض الموضوعات والإسرائيليات بكثرة ، اللهم إلا أن يقال : إنه أقل من تفسير الثعلبي في الموضوعات والإسرائيليات " (94) .

ويتابع ابن تيمية كلامه ، فيقول : " أجمع أهل العلم بالحديث أن الثعلبي يروي طائفة من الأحاديث الموضوعات كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة عن أبي أمامة في فضل تلك السورة ، وكأمثال ذلك ، ولهذا يقولون : هو كحاطب ليل . وهكذا الواحدي تلميذه ، وأمثالهما من المفسرين ينقلون الصحيح والضعيف .

ولهذا لما كان البغوي عالما بالحديث ، أعلم به من الثعلبي والواحدي ، وكان تفسيره مختصر تفسير الثعلبي ، لم يذكر في تفسيره شيئا من هذه الأحاديث الموضوعية التي يرويها الثعلبي ، ولا ذكر تفسير أهل البدع التي ذكرها الثعلبي ، مع أن الثعلبي فيه خير ودين ، لكنه لا خبرة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث ، ولا يميز بين السنة والبدعة في كثير من الأقوال " (95) .

ثم قال : " وقد أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد من جنس : الثعلبي ، والنقاش ، والواحدي ، وأمثال هؤلاء المفسرين لكثرة ما يروونه من الحديث ، ويكون ضعيفا ، بل موضوعا " (96) .

2 - لباب التأويل في معاني التنزيل ، أبو الحسن الخازن .

3 - الكشاف : للزمخشري .

4 - أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي .

5 - مدارك التنزيل ، وحقائق التأويل أبو البركات النسفي .

6 - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، أبو السعود .

فهؤلاء يذكرون ويضمنون تفاسيرهم أحاديث منها ما هو موضوع ، ومنها ما هو ضعيف ، بين مُكثِرٍ وَمُقِلِّ .

ثالثاً : التعصب المذهبي ، وأعداء الإسلام في الوضع على رسول الله ﷺ في التفسير :

لقد ظهرت فرق ضالة في عهد الخليفة علي بن أبي طالب ؓ من خوارج وشيعة وغيرها ، فحاولت كل طائفة أن تؤيد ما ذهبت إليه ، فنسب كل فريق إلى رسول الله ﷺ في التفسير للقرآن ، ونسبوا إلى علي وبعض الصحابة ما لا يصح بحال من الأحوال<sup>(97)</sup> ، وفي هذا يقول ابن تيمية : ثم إنه لسبب تطرف هؤلاء ضلَّالهم دخلت الرافضة<sup>(98)</sup> والإمامية ، ثم الفلاسفة ، ثم القرامطة<sup>(99)</sup> ، وغيرهم ، فيما هو أبلغ من ذلك ، وتفاقم الأمر في الفلاسفة والقرامطة ، والرافضة ، فإنهم فسروا القرآن بأنواع لا يقضي العالم منها عجبه " (100) .

ومن يتتبع كتب وتفسير هؤلاء من الشيعة ، وغيرهم يجد الكثير من الموضوعات والضعيف في هذا الباب .

فإن أعداء الإسلام لما علموا أنهم لا يستطيعون حرب هذا الدين بالقوة والحرب ، عدلوا إلى المكر ، فاندسوا في هذا الدين ؛ فأظهروا الإيمان وأبطنوا الكفر ، بقصد الدس والوضع في التفسير ، بنية النيل من هذا الدين .

ومن هذه الأمثلة في التعصب المذهبي المفرط ما صدر من هؤلاء الشيعة في تفسيرهم لقول الله تعالى ﴿ اٰهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ ﴾ [ الفاتحة : 6 ] المقصود بالصرط : أمير المؤمنين ، ومعرفة الإمام !!!!! .

وفسر قول الله ﴿ ذٰلِكَ الْكِتٰبُ لَا رَيْبَ فِيْهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِيْنَ ﴾ [ البقرة : 2 ] المقصود به : علي بن أبي طالب ، وفسر ﴿ الْمُتَّقِيْنَ ﴾ أنهم شيعة علي ، و ﴿ الَّذِيْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِالْغَيْبِ ﴾ [ البقرة : 3 ] هم الذين يؤمنون بقيام القائم<sup>(101)</sup> .

وغيرها من التفسيرات الباطلة كثير في هذا المجال ، ولا دليل يدل على صحتها سوى التعصب المفرط ، فهي لا تقبل عند عامة الناس فضلاً عن العلماء .

ومن الأمثلة على ما قام به هؤلاء الذين حملوا الكيد للإسلام وأهله فقاموا بتفسير القرآن ، على خلاف ما أراد الله ورسوله والدين .

نحو قصة الغرائق الموضوعة ، في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيِّ إِلَّا إِذَا تَمَمَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [ الحج : 52 ] .

فقد ذكر بعض المفسرين في الآية قصة مكذوبة مفادها :

أن النبي ﷺ لما شق عليه إعراض قومه عنه ، تمنى وأراد في نفسه ألا ينزل عليه شيء ينفرهم عنه لحرصه على إيمانهم ، فكان ذات يوم جالسا في ناد من أنديتهم ، وقد نزل عليه ﴿ وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى ﴾ [ النجم : 1 ] فأخذ يقرؤها عليهم حتى بلغ قوله ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى ﴾ [ النجم : 19 - 20 ] وكان ذلك التمني في نفسه ، فجرى على لسانه مما ألقاه الشيطان عليه : تلك الغرائق العلى ، وإن شفاعتهن لترتجى .»

فلما سمعت قريش ذلك ، فرحوا ، ومضى رسول الله ﷺ في قراءته ، حتى ختم السورة ، فلما سجد في آخرها سجد معه جميع من في النادي من المسلمين والمشركين ، فتفرقت قريش مسرورين بذلك ، وقالوا : قد ذكر محمد آلهتنا بأحسن الذكر ، فأتاه جبريل فقال : ما صنعت ؟ تلوت على الناس ما لم آتك به عن الله ، فحزن رسول الله ﷺ ، وخاف خوفا شديدا ، فأنزل الله هذه الآية .

فهذه القصة بينة واضحة البيان في البطلان والفساد والوضع على رسول الله ﷺ ، وفيها ما فيها من تشويه مقام النبوة والرسالة ، بل إن عامة الناس ليحكم عليها بالبطلان والنفور والرد ، والعلماء قديماً وحديثاً قاموا برد ورفض هذه القصة المختلفة ، وكثير من المفسرين المنصفين فندوها سنداً وممتناً ، وأقاموا الدليل على بطلانها ، كابن كثير الدمشقي ، والشوكاني ، وصديق خان ، وغيرهم كثير (102) . فليراجع في مواضعه ، ونحن لم نورد خشية الإطالة .

الخاتمة : وتتضمن أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج وتوصيات ، و فهرس المصادر والمراجع

أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج :

1 - أن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة يعتبران الأصل وما سواهما فرع عنهما ، فهما عمدة في تقرير الأحكام الشرعية لمراد الله تعالى من عباده . وأن الله تعالى كما تكفل بحفظ كتابه ، فقد تكفل بحفظ سنة نبيه

ﷺ

2 - السنة النبوية بها يعرف بيان كثير من نصوص القرآن ، فهي التي ترشدنا إلى معرفة بيان النص القرآني ، ومن لابد من ترك كل الروايات الموضوعة .

3- إن أعداء الإسلام أثاروا شهماً حول السنة المشرفة وحول حجيتها ، بقصد أن يجعلوا الناس يتركون سنة نبهم ﷺ وعندها يؤدي بنا هذا اللفظ إلى إهمال القرآن ، لأن حفظه متوقف ومناطق على حفظها ومستلزم له . 4- يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال مالم يكن الضعف شديداً وهذا هو الراجح .

5- كتاب التفسير فيها الكثير من الأحاديث الموضوعة ، فلا بد من دراسة موضوعية لها ، ونقد رواياتها وفق مناهج المحدثين في دراسة الأسانيد والمتون .

6- الحديث الضعيف هو : "كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول " وهذا هو التعريف المختار .

أهم ما انتهى إليه البحث من توصيات :

1 - إن موضوع : "الوضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التفسير دراسة نظرية تطبيقية" جدير بالاهتمام والعناية والدراسة ، لهذا أقترح على الباحثين أن يفرّدوا في دراساتهم تفاصيل هذا الموضوع ويتوسعوا فيه .

2 - ألا يجعل اختلاف الأئمة المفسرين ، واختلاف أهل العلم الناشئ عن اجتهاد مخلص مستنداً إلى الدليل الصحيح ، لا يجعل هذا سبباً للفرقة والانشقاق والتمزق لوحدة الأمة .

3 - عند ظهور زلة لعالم لا يجب أن تتخذ غرضاً للتشهير به وتجعل غطاء على محاسن هذا العالم ، ولا يحرم من بحر علمه الغزير .

4 - معرفة فضل أئمة الإسلام ، فالنصيحة لدين الله توجب رد بعض أقوالهم ، وليس في ذلك إهدار لمكانتهم .

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

5- كتب التفسير فيها روايات موضوعة واهية مخالف لشرعنا ، فأقترح أن تنقى هذه الكتب من خلال دراسات علمية منظمة .

## الإحالات والهوامش :

1. مالك في الموطأ ، بلاغاً ( هو ما رواه مالك بصيغة (( بلهني » يرفعه للنبي ﷺ بدون سند ، كتاب القدر ، باب : النهي عن القول في القدر ، راجع شرح الزرقاني رقم 1727 (4/ 330) ، وانظر : تخريجه في الموطأ ، رقم 3 ص 644 ، قال الزرقاني : (( مر أن بلاغه صحيح كما قال ابن عيينة ، وأخرجه ابن عبد في حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده ، وله شاهد من حديث ابن عباس بسند حسن أخرجه الحاكم في مستدركه 93/ 1 .
2. ملاحظة : العلماء وصلوا بلاغات الإمام مالك في موطنه وعددها (42) ومن وصلها ابن عبد البر في كتابه التمهيد سوى أربعة أحاديث قام بوصلها ابن الصلاح ضمن رسالة له وأثبتوا صحة واتصال هذه البلاغات .
3. التفسير والمفسرون محمد حسين الذهبي 1/ 114 – 115 .
4. انظر التفسير والمفسرون محمد حسين الذهبي 1/ 100 ، وانظر : منهج النقد في علوم الحديث لأستاذنا فضيلة الدكتور نور الدين عتر ، ص 302 ، وقبلهما : الباعث الحثيث لابن كثير ، ص 44 ، 78 ، وشرح شرح نخبة الفكر للقاري ، ص 727 وما بعدها ، ص 435 وما بعدها .
5. انظر لسان العرب مادة حدث 1/ 131 ، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ص 214 مادة حدث .
6. انظر : الكواكب الدراري شرح البخاري للكرمانى 1/ 6 ، والباعث الحثيث ص 44 .
7. انظر : (( شرح النخبة للقاري ، ص 3 ، وشرح شرح النخبة ص 727 .
8. النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني 1/ 491 .
9. انظر : منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص 2860 . وانظر : شرح شرح النخبة ص 727 وما بعدها ، والباعث الحثيث ص 44 .
10. انظر : منهج النقد في علوم الحديث نور الدين عتر ص 289 – 290 .
11. انظر الموضوعات لابن الجوزي 1/ 362 ، وتدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي 1/ 274 ، والباعث الحثيث لابن كثير ص 78 – 80 ، وشرح شرح النخبة ص 435 – 436 .
12. انظر : التفسير والمفسرون للذهبي 1/ 116 ، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير محمد بن محمد أبو شهبة ص 86 – 89 ، والتفسير النبوي محمد عبد الرحيم محمد ص 38 – 45 ، ومنهج النقد للدكتور نور الدين عتر ص 302 – 307 ، ودراسات في مناهج المفسرين للدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة ص 257 – 260 .
- فهذه الأسباب نلاحظ مضمونها مصحوبا باستغلال تمكن حب وتعظيم رسول الله ﷺ ، فيلاحظ في معظمها – ما ذكر وما لم يذكر – أنه كان مصحوبا مع ذلك إما بجعل الموضوعين أو بضعف الوازع الديني عندهم ، أو بكليهما ، فقد وضع هؤلاء الكثير من الأحاديث على رسول الله ﷺ .
- لكن عناية الله بدينه كانت لهم بالمرصاد ، فقيضت هيات لهذا الدين من صيرافة السنة وأعلام وأئمة الرواية والدراية منها ما نفي عنها انتحال المبطلين ، وبهتان الكاذبين ، والله متم نوره ولو كره الكافرون ، والله هو الذي جاء بهذا الدين ، وهو الذي تكفل بحفظه ، فله الحمد والمنة . ولقد قام هؤلاء الأفاضل من العلماء المختصين بهذا العلم ، فأحصوا الأحاديث الموضوعية ، وكشفوا لنا الغطاء عن واضعيها ، وبينوا أمثل الطرق وأفضلها لمعرفة الصحيح من السقيم الموضوع ، وصنفوا في إحصائها وتحديدها وتعيينها المصنفات العديدة التي لم يبق معها التباس لأمر هذه الأحاديث على أحد من أهل العلم أو غيرهم ، فله الحمد ، وجزى الله عنا هؤلاء الرجال ، وما بذلوا من مجهود عظيم أحسن الجزاء .
- انظر أسباب وضع الحديث في الباعث الحثيث لابن كثير 78 – 80 ، وشرح شرح النخبة ص 435 – 437 .
12. البرهان في علوم القرآن للزركشي 1/ 395 – 396 .
13. ابن الجزري ( 751 – 833 هـ = 1350 – 1429 م ) محمد بن محمد بن علي ، العمري الدمشقي ، الشيرازي ، الشهير بابن الجزري ، مقرئ محدث ، حافظ مفسر ، من مصنفاته : شرح المصابيح ، والنشر ، وغيرهما . وانظر : الأعلام للزركلي 7/ 45 – 46 .
14. النشر في القراءات العشر لابن الجزري 1/ 9 .
15. البيان في علوم القرآن للدكتور محمد علي الحسن ص 112 .

16. ابن قدامة ؛ ( 541 - 620 هـ = 1146 - 1223 م ) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ، أبو محمد ، صاحب المغني والروضة ، إمام في الفقه وأصوله ، مات يوم عيد الفطر ، وهو فقيه حنبلي ، مات بدمشق . انظر : سير أعلام النبلاء للذهبي 22 / 65 وما بعدها رقم 112 ، والأعلام للزركلي 4 / 67 .
17. ذم التأويل لابن قدامة ص 47 . يقصد الأحاديث شديدة الضعف .
18. البرهان في علوم القرآن 2 / 173 .
19. انظر مجموع الفتاوى 3 / 380 .
20. قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية ص 164 .
21. الإسرائيليات والموضوعات ص 84 - 85 .
22. انظر : تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي 2 / 298 .
23. العلاني ( 694 - 761 هـ = 1295 - 1359 م ) خليل بن كيكليدي بن عبد الله العلاني الشافعي ، إمام في الفقه والأصول والنحو وغيرها ، ألف في كثير من الفنون والعلوم ، توفي بالقدس . انظر : شذرات الذهب في أخبار من ذهب عبد الحي بن أحمد بن العماد 6 / 381 . وانظر : الأعلام للزركلي 2 / 321 .
24. وهو قول أصحاب المذاهب الأربعة ، وأبو داود والنسائي . انظر في نسبة هذه الأقوال لأصحابها ومناقشتها : علوم الحديث لابن الصلاح ص 34 ، وفتح المغيث شرح ألفية الحديث محمد بن عبد الرحمن السخاوي 1 / 267 ، وإعلام الموقعين لابن القيم 1 / 61 - 62 ، وشرح فتح القدير لابن الهمام الحنفي 2 / 133 .
25. منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص 291 .
26. وهو قول : يحيى بن معين والشيخين ، والخطابي ، وابن حزم ، والقاضي ابن العربي ، وابن تيمية ، والشوكاني ، وأحمد شاکر . انظر نسبة هذه الأقوال لأصحابها في : المراسيل لابن أبي حاتم ص 7 ، وأحكام القرآن لابن العربي 2 / 583 ، ومعالم السنن لخطابي 1 / 78 ، وقاعدة جلييلة ص 162 ، نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار للشوكاني 1 / 15 ، والأجوبة الفاضلة ص 42 - 44 .
27. ومن قال بهذا المذهب : سفيان الثوري ، وعبد الله بن المبارك ، وأحمد بن حنبل في رواية عنه ، وابن عبد البر ، وابن قدامة ، والنووي ، وابن كثير ، والجلالان - المحلي والسيوطي ، والخطيب الشربيني ، والسخاوي . انظر : نسبة هذه الأقوال لأصحابها في : شرح علل الترمذي لابن رجب 1 / 73 ، والأذكار للنووي ص 28 ، والمغني لابن قدامة المقدسي 2 / 171 ، وفتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي 1 / 267 ، ومنهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص 294 .
28. ومن حكى الاتفاق على ذلك الإمام النووي . انظر الأربعين النووية ص 14 ، والأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للقاري ص 72 .
29. انظر : تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي 1 / 298 ، والأجوبة الفاضلة في الأسئلة العشرة الكاملة للكنوي ص 42 - 44 .
30. انظر : منهج النقد للدكتور نور الدين عتر ص 294 .
31. منهج النقد ص 294 . وانظر : الباعث الحثيث لابن كثير ص 44 - 45 ، وشرح شرح نخبة الفكر ص 727 - 729 .
32. انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين حسين بن علي الحري 1 / 192 - 193 .
33. جامع البيان للطبري 6 / 216 ، انظر 8 / 194 ، 22 / 137 .
34. تحفة المودود بأحكام المولود لابن القيم ص 30 .
35. أخرجه ابن حبان مرفوعاً : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان كتاب النكاح ، باب : ذكر الخبر المدحض قول من زعم أنه قوله تعالى ﴿ ذلك أدنى ألا تعولوا ﴾ أراد به كثرة العيال 9 / 338 رقم 4029 .
36. انظر : مجموعة الفتاوى لابن تيمية 18 / 52 ، وإعلام الموقعين لابن القيم 1 / 61 .
37. جامع البيان للطبري 16 / 114 ، 4 / 18 ، 9 / 118 .
38. انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين حسين بن علي الحري 1 / 192 .

39. أخرجه مسلم في صحيحه في المقدمة ، باب : وجوب الرواية عن الثقات 1 / 95 ، عن علي ؓ . انظر حكم الحديث الضعيف : مقدمة ابن الصلاح ص 109 ، والباعث الحثيث لابن كثير ص 80 ، وشرح شرح النخبة للقاري والعسقلاني ص 435-437 ، وتنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الموضوعة علي بن محمد الكناني 1 / 8 ، والإسرائيليات أبو شهبة ص 17 ، ومنهج النقد للدكتور نور الدين عتر ص 301-302 .
40. أخرجه الخطيب في كتابه : الجامع لأخلاق الراوي 2 / 162 رقم 1493 . وقد علق عليه ابن حجر في لسان الميزان 1 / 106 فقال : (( ينبغي أن يضاف إليها الفضائل ، فهذه أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، إذ كانت العمدة في المغازي على مثل الواقدي ، وفي التفسير على مثل : مقاتل والكلبي ، وفي الملاحم على الإسرائيليات ، وأما الفضائل فلا يحصى كم وضعت الرافضة في أهل البيت ، وعارضهم جهلة أهل السنة بفضائل معاوية وفضائل الشيعين )) ا.هـ .
41. انظر : البرهان في علوم القرآن للزركشي 2 / 173 ، ومجموع الفتاوى 13 / 346 ، والإتقان للسيوطي 2 / 1204 .
42. الكشاف للزمخشري 1 / 9 .
43. لابن عطية 1 / 68 .
44. لأبي حيان 1 / 134 .
45. تفسير ابن كثير 1 / 26 .
46. الكشاف 3 / 275 .
47. قلت : هذه القراءة منسوبة إلى أبي حنيفة وهي مكذوبة عليه ، قال ابن الجزري في معرض حديثه عن التمثيل للقراءة الشاذة التي لا يصح إسنادها : (( قراءة ابن السَّمِيعِ ، وأبي السمال وغيرهما في « نَجِيكَ ببدنك » [ يونس : 92 ] ( نُجَيْكَ ) بالحاء المهملة ، و « تكون لمن خلفك آية » بفتح سكون اللام ، وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله ، التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزازي ، ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي ، وغيره ، فإنها لا أصل لها ، قال أبو العلاء الواسطي : إن الخزازي وضع كتابا في الحروف نسبة إلى أبي حنيفة فأخذت خط الدارقطني وجماعة : أن الكتاب موضوع لا أصل له - قال ابن الجزري - : وقد رويت الكتاب المذكور ، ومنه : « إنما يخشى الله من عباده العلماء » برفع الهاء ونصب الهمزة . وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه وتكلف توجيهها ، وإن أبا حنيفة لبريء منها » ا.هـ . النشر في القراءات العشر لابن الجزري 1 / 16 .
- قلت : الخزازي هذا متهم . انظر لسان الميزان لابن حجر 5 / 114 .
- وإبن السميع : محمد بن عبد الرحمن ، قال ابن الجزري فيه : (( له اختيار في القراءة شاذ فيه . . . القراءة ضعيفة ، والسند بها فيه نظر ، وإن صح فهي قراءة شاذة لخروجها عن المشهور » . غاية النهاية في طبقات القراء 2 / 161 - 162 .
- وأبو السمال : قعن بن أبي قعن البصري ، قال فيه ابن الجزري : (( له اختيار في القراءة شاذ عن العامة » - ثم أورد إسناد قراءته هذه إلى عمر بن الخطاب ، فقال : (( وهذا سند لا يصح » غاية النهاية 2 / 72 .
48. فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ص 326 - 327 .
49. وهم : ابن كثير المكي ، ونافع المدني ، وابن عامر الشامي ، وأبو عمرو البصري ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي الكوفيون ، وأبو جعفر المدني ، ويعقوب البصري ، وخلف البغدادي .
50. انظر تعريف الدارسين بمنهج المفسرين للدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي ص 168 - 169 .
51. وهي قراءة : عاصم ، والكسائي ، ويعقوب ، وخلف .
52. وهي قراءة نافع ، وابن كثير ، وابن عامر ، وحمزة ، وأبي عمرو ، وأبي جعفر .
53. انظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد ، ص 104 ، والحجة للقراء السبع للحسن بن عبد الغفار الفارسي 1 / 7 - 39 ، وتفسير ابن كثير 1 / 45 ، وتفسير سورة الفاتحة للدكتور نور الدين عتر ، ص 93 .
54. البحر المحيط في التفسير لابن حيان الأندلسي 1 / 104 .
55. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي 1 / 227 .



56. ابن الصلاح ( 577 - 643 هـ - 1181 - 1254 م ) عثمان بن عبد الرحمن ( صلاح الدين ) ابن عثمان أبو عمرو ، نقي الدين ، له باع في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال ، توفي بدمشق ، له مصنفات منها : معرفة أنواع علم الحديث . يعرف بمقدمة ابن الصلاح ، والفتاوى . انظر سير أعلام النبلاء للذهبي 23 / 140 وما بعدها رقم 100 ، والأعلام للزركلي 4 / 207 - 208 .
57. مقدمة ابن الصلاح ، ص 47 - 48 .
58. مجموع الفتاوى ، 13 / 354 .
59. انظر ما ذكره من أحاديث موضوعة عند النساء والمائدة في الكشف 1 / 321 ، 375 .
60. وانظر أيضاً ما ذكره عند آل عمران والنساء والمائدة ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل 1 / 198 ، 2 / 140 .
61. انظر آخر الأنعام ويوسف عنده ، في مدارك التنزيل وحقائق التأويل 1 / 553 ، 2 / 140 .
62. انظر آخر آل عمران ، والمسند 2 / 90 ، 6 / 486 .
63. انظر الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير أبو شهبه ص 308 - 309 .
64. منهاج السنة لابن تيمية ص 74 .
65. نوح بن أبي مريم : أبو عصمة المروزي ، القرشي مولاهم ، مشهور بكنيته ، ويعرف بالجامع لجمعه العلوم ، لكن كذبوه في الحديث ، وقال ابن المبارك : كان يضع ، مات سنة 73 هـ . انظر تقريب التهذيب لابن حجر ص 567 رقم 7210 .
66. ابن إسحاق ( ... - 151 هـ - ... - 768 م ) محمد بن إسحاق بن يسار الملقب بالولاء ، المدني ، من أقدم مؤرخي العرب ، له السيرة النبوية هذبها ابن هشام ، وكتاب الخلفاء من حفاظ الحديث ، مات بمصر . انظر سير أعلام النبلاء 7 / 33 وما بعدها رقم 15 ، والأعلام 6 / 28 .
67. البرهان في علوم القرآن للزركشي 1 / 513 .
68. أبو إسحاق الثملي ( ... - 427 هـ - ... - 1035 م ) أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي ، أبو إسحاق ، مفسر ، من أهل نيسابور ، له اشتغال بالتاريخ ، من كتبه : " عرائس المجالس " ، في قصص الأنبياء ، و " الكشف والبيان في تفسير القرآن " يعرف بتفسير الثعلبي . انظر سير أعلام النبلاء للذهبي 17 / 435 وما بعدها رقم 291 ، والأعلام للزركلي 1 / 212 .
69. ابن أبي داود ( 230 - 316 هـ - 844 - 929 م ) عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني ، قال الذهبي عنه : ( ( إنه حجة فيما ينقله . . . وليس من شرط الحجة ألا يخطئ ولا يغلط ولا يسهو ، والرجل من كبار علماء الإسلام ، ومن أوثق الحفاظ » . انظر : سير أعلام النبلاء للذهبي 13 / 231 وما بعدها ، رقم 117 ، والأعلام للزركلي 4 / 91 .
70. انظر اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي 1 / 117 - 118 ، وتنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ، علي بن محمد بن عراق الكناني 1 / 285 .
71. الشطن : بفتح تين هو الجبل ، وجمعه : أشطان . انظر : اللسان لابن منظور ، مادة شطن 13 / 237 - 238 .
72. أخرجه البخاري كتاب فضائل القرآن ، باب : فضائل سورة الكهف ، ص 996 ، رقم 5011 .
73. أخرجه مسلم ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب : فضل سورة الكهف وآية الكرسي 3 / 352 - 353 رقم 809 .
74. انظر : البرهان في علوم القرآن للزركشي 1 / 514 وما بعدها ، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي 2 / 1119 وما بعدها .
75. انظر : التفسير النبوي محمد عبد الرحيم محمد ص 44 - 46 .
- لكن الشوكاني ضمن تفسيره هذا بعض الروايات الموضوعة ، وإن كانت قليلة . انظر مثال ذلك عند تفسيره للآية 67 من سورة المائدة في تفسيره المذكور فتح القدير 2 / 60 . قال أبو بكر بن العربي : ( ( وليس في القرآن حديث صحيح في فضل سورة إلا قليل ، وباقيها لا ينبغي لأحد منكم أن يلتفت إليها » . أحكام القرآن 1 / 7 .
76. عبد الله بن أبي ( ... - 9 هـ - ... - 630 م ) بن مالك ، أبو الحباب ، المشهور بابن سلول ، وسلول جده لأبيه ، رأس المناقطين في الإسلام ، من أهل المدينة ، أظهر الإسلام بعد بدر نفاقاً ، كان يشتم بالمسلمين عند النوازل . انظر الأعلام للزركلي 4 / 65 .

77. بني تميم : قبيلة عظيمة من العدنانية ، تنتسب إلى تميم بن مرة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، ولهم بطون كثيرة ، تمتاز هذه القبيلة بتاريخها الحربي في الجاهلية والإسلام . انظر : معجم قبائل العرب القديمة والحديثة عمر رضا كحالة 1 / 126 -127 .
78. بني عدي : بطن من قريش ، وهم بنو عدي بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر . . . بن معد بن عدنان . انظر : المرجع السابق 2 / 766 .
79. أسباب النزول للواحد ص 19 .
80. انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي 1 / 181 ، والإتقان 2 / 113 ، والتفسير والمفسرون للذهبي 1 / 58 .
81. الضعفاء للنسائي ص 94 .
82. كتاب المجروحين لابن حبان 2 / 298 رقم 979 .
83. العجائب في بيان أسباب النزول لابن حجر 1 / 237 - 238 .
84. انظر : الكشف للزمخشري 1 / 103 ، وأنوار التنزيل للبيضاوي 1 / 28 ، ولباب التأويل في معاني التنزيل للخازن 1 / 28 ، وفيه زيادة على نص الحديث ، والدر المنثور للسيوطي 1 / 164 .
85. انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 20 / 201 ، وتفسير ابن كثير 4 / 394 ، وفتح القدير للشوكاني 5 / 504 ، عزاه إلى ابن أبي حاتم ، والحاكم ، وابن مردويه ، والبيهقي في سننه .
86. انظر : ميزان الاعتدال للذهبي 1 / 271 رقم 1014 .
87. انظر : الموضوعات لابن الجوزي 3 / 84 رقم 707 .
88. تفسير ابن كثير 5 / 394 .
89. انظر : الألائق المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي 2 / 20 .
90. المعتزلة : فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي ، وازدهرت في العصر العباسي ، وقد اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية لتأثرها ببعض الفلسفات مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة ، مرتكبة الكبيرة عندهم بمنزلة بين المنزلتين . انظر : الفرق بين الفرق للإسفراييني ص 38 ، 43 ، والموسوعة الميسرة في الأديان د . مانع 1 / 69 - 75 .
91. الشيعة : أطلق بمعناه هذا على كل من ناصر وشايح عليا ، ثم تميز به من فضل إمامة علي وبنيه على سائر الخلفاء ، إلا أن المفهوم تطور على أيدي بعض المتسترين بالإسلام ممن قالوا بالوصية وعصمة الإمام ، وهكذا تطورت عقائدهم الفاسدة ، ولذلك أطلق عليهم السلف : روافض تمييزا لهم عن الشيعة الأوائل ، انقسموا إلى فرق كثيرة منها : الرافضة ، والزيدية ، والباطنية . انظر : الفرق بين الفرق ص 42 ، والموسوعة 2 / 1094 - 1095 .
92. الجهمية : فرقة كلامية تنسب إلى الإسلام ، قامت على البدع متأثرة بعقائد اليهودية والصابئة المشركين ، أسسها : الجهم بن صفوان . انظر : الفرق ص 14 ، والموسوعة 2 / 1050 - 1051 .
93. مجموع الفتاوى 13 / 354 .
94. الإسرائيليات والموضوعات ص 128 .
95. منهاج السنة النبوية في نقد كلام الشيعة والقدرية لابن تيمية 7 / 12 .
96. منهاج السنة 7 / 13 .
97. انظر التفسير والمفسرون 1 / 115 - 116 ، والإسرائيليات والموضوعات أبو شهبة ص 86 .
98. الرافضة : طائفة من الشيعة يقولون بأحقية أهل البيت بالإمامة ، وأن الأئمة معصومون . انظر : الفرق بين الفرق ص 42 ، والموسوعة الميسرة في الأديان 2 / 1069 .

99. القرامطة حركة باطنية هدامة ، نسبة إلى حمدان بن أبي الأشعث ، اعتمدت التنظيم السري العسكري ، ظاهرها التشيع ، وحقيقتها الإلحاد ، نشأت سنة 260 هـ . انظر الموسوعة 1 / 381 .
100. مجموع فتاوى ابن تيمية 13 / 357 .
101. انظر تفسير القمي علي بن إبراهيم القمي الشيعي 307 هـ كان حياً في هذا الزمن ، 3 / 68 ، 1 / 30 ، 46
102. انظر تفسير الرازي المعروف بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب 12 / 49 وما بعدها ، وتفسير الطبري 17 / 186 ، وتفسير ابن كثير 5 / 324 - 325 ، وفتح البيان في مقاصد القرآن صديق خان بن حسن بن علي الحسيني القنوجي 9 / 67 - 68 ، وهو تفسير سلفي أثري خال من الإسرائيليات والجدليات المذهبية والكلامية ، يفني عن جميع التفاسير ، ولا تغني جميعها عنه .